**Academic Knowledge 2 (1), 50-62.**

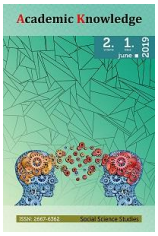

**Makalenin Türü / Article Type** : **Araştırma Makalesi / Researh Article**
**Geliş Tarihi / Date Received** : **31.01.2019**
**Kabul Tarihi / Date Accepted** : **01.06.2019**
**Yayın Tarihi / Date Published** : **30.06.2019**
**Yayın Sezonu / Pup Date Season** : **Bahar / Spring**

# الإجراءات الرسمية في حلّ النزاعات الزوجية في قوانين الأحوال الشخصية التركية

**دوغان دليل جولتكين***

**الكلمات المفتاحية**

الأسرة
النزاعات
قوانين الأحوال الشخصية
الطلاق
الإجراءات الرسمية

**الملخص**

من المعروف أن الأسرة هي جذر المجتمعات واستثمارها الحقيقي لتنميتها ومستقبلها، ولا يمكن لدولة استمرار واستقرار من غير مؤسسة الأسرة المقدسة في أي وقت ومكان، هذا بسبب مكانتها المهمة في إنشاء الحضارات، والشعوب التي تعيش في المناطق الشرقية من العالم استطاعوا الحفاظ على هذه الميزة الكبيرة إلى الآن مقارنة بالمناطق الغربية وأوروبا بشكل عام، ومن هذه الشعوب شعب الأتراك، ولكن شهدت السنوات الأخيرة في تركيا ارتفاعا واضحا في المشاكل الأسرية وحوادث الطلاق، وصل عدد الطلاق سدس عقود الزواج سنويا، هذه النتائج تعني تدمير أسس المجتمعات نراها في تركيا حاليا، النقطة المهمة هنا هي أسباب هذه المشكلة والخلفية التي ليس بإمكاننا رؤيتها في العلاقات الزوجية والنزاعات بينهما.

# Official Procedures for Resolving Marital Disputes in Turkish Personal Status Laws

**Doğan Delil Gültekin***

**Keywords:**

Family
Disputes
Personal Status Laws
Divorce
Official Procedures

## ABSTRACT

*It is well known that the family is the root of the societies and their real investment for their development and future. A state of continuity and stability other than the institution of the Holy Family cannot be established at any time and place because of its important position in the establishment of civilizations and peoples living in the eastern regions of the world. Now, compared to the western regions and Europe in general, of these people the people of the Turks, but the recent years in Turkey have seen a clear rise in family problems and divorce incidents, the number of divorce reached one sixth of marriage contracts annually, these results mean the destruction of the foundations of the communities we see in Turkey now, Screenshot task here are the causes of this problem and the background that we cannot see them in marital relations and disputes between them.*

* Master Student in the Department of Fiqh and Usul al-Fiqh, Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia, ddgultekin@hotmail.com, ORCID: https://orcid.org/0000-0001-7169-9478

Gültekin D. (2019). el-İcraatu'r-resmiyye fi halli'n-nizâ'ati'z-zevciyye fi kavânîni'l-ahvâli'şahsiyyeti't-Türkiyye, *Academic Knowledge*, 2 (1), 50-62.

İntihal: Bu makale, iTenticate yazılımınca taranmıştır. İntihal tespit edilmemiştir.
Plagiarism: Tis article has been scanned by iTenticate. No plagiarism detected.

**مقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

لا شكّ أنّ الزواج هو أقدس العلاقات بين الناس في المجتمعات، يؤسّس الزوج والزوجة هذه العلاقة ويشكّلان المؤسّسة التي تُنتج شخصيّات للمجتمع الذي يعيشون فيه خاصّة وللعالم الذي يسكنونه عامّة، من المعلوم أنّ دين الإسلام وضع لنا ضوابط لهذه المؤسّسة والعلاقة المقدّسة كما وضع لنا أسسا في باقي مجالات الحياة، لا بدّ من المراعاة لتلك الضوابط التي وضعها الإسلام لتحقيق السعادة بين الزوجين، وطريق تحقيق هذه الضوابط يمر من عدة مبادئ، ومن أهمها الحفاظ على النسب، دوام النسل، تنظيم العلاقات بين الجنسين، وإنشاء السكينة والمودّة بين الزوجين، المقصد الأهم من هذه المبادئ تأسيس السعادة بين الزوجين في حياتهم الزوجية، ولا شك أننا نمر من فترة صعبة في تلك العلاقات، بناء على هذه الأهميّة سنقدم في هذا البحث نظرة إلى 'الإجراءات الرسمية في حلّ النزاعات الزوجية في قوانين الأحوال الشخصية التركية' والمقصود منه الإجراءات التي تُجرى لحلّ النزاعات بين الزوجين.

إن تركيا من الشعوب التي استطاعت الحفاظ على حضارتهم الأصلية مقارنة بالغرب، ولكن أهم رباط فيها وهو رباط الأسرة بدأ يضعف، عدد المتزوجين الذين يقررون الطلاق يزيد يوما بعد يوم في تركيا، ومما لا شك فيه أن هذا له أسباب، وإلا لم نكن نشاهد هذه الزيادة، ويجب علينا أن نرجع إلى بدايات الزواج كي نستطيع أن نرى الصورة الكبيرة في الموضوع والأسباب الخفية، حينئذ سيكون بإمكاننا التحليل الشامل كي نظهر نتائج واضحة في الموضوع.

**أهمية البحث:**

تظهر أهمية الدراسة في تركيزها على أبرز مظاهر النزاعات الزوجية في تركيا والإجراءات التي تجرى لحل تلك المشكلات سواء للإصلاح أو للإنهاء بشكل مشروع، وهذا البحث قام بدراسة الموضوع من بدايته وهي كيفية الزواج من أول لحظة، أي كيف كانت الظروف لما تزوج الرجل امرأة وهل كان برغبتهما أو لا وغير ذلك، لأن ذلك يؤثر في مصير العلاقة الزوجية، إضافة إلى هذا تظهر أهمية الدراسة بكونها من الدراسات المحدودة التي تتطرق إلى هذا الموضوع ونموذجها المختار هو المجتمع التركي.

**منهجية البحث:**

يقوم بنيان هذا البحث على المنهج التحليلي، إذ هو يعتمد على عرض أشكال عقد الزواج أولا، وبعده يأتي تقديم أسباب النزاعات الزوجية مع الإحصائيات الرسمية، وفي الختام تذكر الإجراءات الرسمية في حل المشاكل الزوجية من قوانين الأحوال الشخصية التركية.

**الدراسات السابقة:**

موضوع هذه الدراسة قديم، وتكلم فيه كثير من العلماء بسبب كونه أحد أهم المحاور في فقهنا الإسلامي وفي حياة الإنسان، وهذا لا يقلل من أهمية الموضوع، لأن الأسرة والمشاكل الأسرية تظل مستمرة وهذا أمر فطري، فلذلك سوف نعرض هنا بعض الدراسات حول الموضوع كما يلي:

بحث منشور لدكتور علي باير (Ali BAYER) تحت عنوان "**الخلافات الأسرية واقتراحات لحلها**" (Aile İçinde Yaşanan Anlaşmazlıklar ve Çözüm Önerileri) بحث مهم وقيم في الموضوع، الدكتور يقدم لنا في بحثه الخلافات من جوانب كثيرة ويطرح حلولا في إنهائها، ولا شك أنه مفيد جدا في دراسة الموضوع.

من الدراسات المهمة "**الخلافات والصراعات بين الزوجين في الأسرة وأساليب تصفيتها**" للدكتور بوخدوني صبيحة، بدأ الباحث بتعريف الخلافات في الأسرة وبين أسبابها والمشكلات الناتجة عنها، وفي نهاية الدراسة عرض لنا عدة طرق لحل تلك المشكلات، من الواضح أن الدراسة قيمة ونستفيد منها بشكل عام، إلا أننا سنركز في هذه الدراسة على تركيا والإجراءات الرسمية فيها.

من الكتب التي تتطرق إلى هذا الموضع كتاب الدكتور علي القائمي "**الأسرة وقضايا الزواج**"، نستفيد من كتاب الباحث حيث أنه يتناول الكثير من جوانب المسائل الأسرية وأنواع المشكلات وغير ذلك، لذلك هو مصدر ذو قيمة بالنسبة لدراستنا.

بحث مقدم في مؤتمر قمة الأسرة الشؤون الاجتماعية الدولية (Uluslararası Aile ve Sosyal Politikalar Zirvesi) المنعقد في 2-3 يناير 2013 بعنوان "**أسباب الطلاق وحلولها**" للدكتورة آينور إلهان (Aynur İLHAN TUNÇ)، وهذا البحث تناول موضوع الطلاق بتفاصيل كثيرة وإحصائيات رسمية ومعلومات قيمة، وذكرت الباحثة أنواع الطلاق وعرضت صور حالات الطلاق في تركيا، وختمت البحث بذكر الحلول لتلك المشكلة.

من المقالات المهمة أيضا "**الحلول البديلة للنزاعات المتعلقة بقانون الأسرة**" (Aile Hukukundan Doğan Uyuşmazlıkların Alternatif Çözüm Yolları) للباحثين ألبر ايوماز وكمال أردوغان (Alper UYUMAZ-Kemal ERDOĞAN)، يبدأ الباحثان في هذا البحث بمدخل للموضوع ويذكران معلومات عامة حول الموضوع، وبعده يتناولان الحلول البديلة ومن أهمها تعيين الحكم، وتطرقا إلى مشكلات ما قبل الزواج كالخطبة وما بعده كالطلاق، ومما لا شك أنه بحث قيم ومفيد للموضوع.

**خطة البحث:**

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على عدة أقسام، جعلنا كلّ قسم في مبحث، وهذه المباحث تحتوي على مطالب وبذلك انتظمت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ينصرف المبحث الأول إلى مطلبين وهما 'الزواج العرفي والزواج الرسمي'، أما المبحث الثاني فيحتوي على النزاعات التي تجري بين الزوجين في تركيا، والمبحث الثالث والأخير يتناول 'الإجراءات الرسميّة في حلّ النزاعات الزوجية في قوانين الأحوال الشخصية التركية'، وقمنا قبل الخاتمة بعرض بعض النماذج من الإجراءات العرفية أيضا، وتليه الخاتمة.

## المبحث الأول: الزواج في تركيا

يتمّ عقد النكاح (الزواج) بأركان واضحة ومعيّنة في الفقه الإسلاميّ، أمّا بالنسبة للعرف قد تختلف بعض الأمور في إجرائه حسب البلدان والثقافات، وتلك الأمور قد تؤثر على صحة العقد، وليس هذا ما نريد بيانه بل نريد كشف كيفيّة عقد النكاح في تركيا. يتمّ كلّ سنة حوالي 600 ألف زواج في تركيا، وهذا يدلّ على أن هذه العمليّة تحتاج إلى تركيز دقيق واهتمام كبير، لذلك في هذا المبحث سوف نوضّح كيفيّة عقد الزواج في تركيا وهو ينقسم إلى قسمين كما سيأتي في المطلبين، أحدهما الزواج العرفيّ والثاني الزواج الرسميّ، هذه التسمية ليست تسمية رسميّة بل أطلقناها على الواقع الذي يحصل في المجتمع التركيّ فقط.

### المطلب الأول: الزواج الرسمي

من المعلوم أنّ تركيا بلد مسلم شعبا وثقافة مهما كانت قوانينها وضعيّة، لذلك فإنّ الناس مهتمّون بالدين وأكثرهم ملتزمون بالقواعد الشرعية، ويراعون تلك القواعد في أفراحهم كما يراعونها في حياتهم اليومية أيضا، ونحن نعني بذلك العنوان (الزواج الرسميّ) الأسلوب الذي يسلكه الناس في عقد الزواج رسميّا وهذا يعني عقدا رسميّا مُعتبرا لدى الحكومة حسب القوانين.

من المعروف أنّ قوانين تركيا هي قوانين وضعيّة، تمّ تنظيمها بعد سقوط الدولة العثمانيّة وإعلان الجمهوريّة التركيّة الجديدة، وبتغيير السّلطة الحاكمة تغيّرت القوانين وتحولّت من القوانين الشرعيّة إلى القوانين الوضعيّة، وبالطبع تغيّرت قوانين الأحوال الشخصية أيضا، وفي الواقع المواطن التركيّ يتزوج بالقانون المدنيّ السويسريّ (Öztan, 1995, s.79). وهذا يتمّ في رئاسة البلديّة الموجودة في المحافظات والمدن تحت رعاية الموظّف الحكوميّ (وليس إماما أو رجلا دينيا) بحضور الشاهدين وبصيغة الإيجاب والقبول (أبو زهرة، 1996، ص176). بعد ذلك تكتمل الإجراءات بتسجيل العقد في الحكومة وتسليم البطاقة العائليّة للزوجين، كلّ هذه تُعتبر عقدا أو زواجا رسميّا على حسب قوانين الأحوال الشخصيّة في الجمهورية التركيّة، هذا العقد هو العقد الرسميّ الوحيد والضروريّ للذين يرغبون في الزواج لدى الحكومة، وليس هناك أيّ عقد رسميّ ومُعتبر آخر للزواج، وفي نفس الوقت هذا العقد الوحيد الذي

يعطي حقوق الزواج للزوجين والأولاد من الزواج، والذي يُعتبر في المحاكم والإجراءات الرسميّة لدى الحكومة، لذلك المواطنون يتزوّجون بهذا العقد كي يسجّلوه في الحكومة لجميع الإجراءات الرسميّة، وفي حالة الزواج من غير ذلك العقد الرسميّ يّعاقب المواطن التركيّ بسبب مخالفته للقوانين.

الزواج (العقد) في تركيا يتمّ في المؤسّسات الرسميّة كما ذكرنا سابقا وكل من يريد أن يتزوّج لا بدّ أن يُجري تلك الإجراءات سواء برغبته أم لا، ذلك مضبوط ومبيّن في قوانين الأحوال الشخصيّة التركيّة التي بدايتها إعلان الجمهوريّة التركيّة سنة 1923، وإلى يومنا هذا تتمّ الإجراءات بهذه الطريقة في الزواج (http://www.mevzuat.gov.tr، 2001).

## المطلب الثاني: الزواج العرفي*

لقد ذكرنا سابقا أن الزواج أو عقد الزواج يتمّ بشكل رسميّ لدى الحكومة، وأيضا كنا قد ذكرنا أن إجراءات الزواج الحاليّة تتمّ حسب قوانين الأحوال الشخصيّة التركيّة التي أُخذت من القانون المدنيّ السويسريّ بعد إعلان الجمهوريّة التركيّة، ونعني بهذا سنة 1923، قبل الجمهورية الزواج كان يُعقد عند الإمام أو القاضي أو الموظّف الحكوميّ المسؤول عن عقد الزواج بضوابط الشريعة كاملا، ومن ثمّ كان يتمّ تسجيله في نفس الوقت في الحكومة، وكان هذا يحصل في نفس المجلس ومرّة واحدة قبل الحفل وما كان يفعل الناس شيئا آخر في موضوع عقد الزواج.

تحوّلت القوانين مع بداية الجمهورية إلى القوانين الوضعية، وبدأت الحكومة تعقد الزواج بالقوانين السويسرية، وفي نفس الوقت هذه كانت بداية المشكلات في المجتمع التركيّ، لأن معظم الشعب يتكوّن من المسلمين (99%)، والمسلمون يتزوّجون على حسب القواعد الشرعية والفقهية، فكثير من الناس واجهت المشكلات في عقد النكاح، لأنّ النكاح الجديد كان مختلفا عن القديم، لذلك الكثير من المتديّنين قاموا بإعادة عقد النكاح مرّة أخرى مع العقد الرسمي، ونتيجة ذلك بدأ الناس يعقدون النكاح مرتين، مرة لدى الحكومة وهي ضروريّة وإجباريّة، ومرة عند الأئمة أو المفتي أو عند رجل دينيّ كما كانوا يفعلون من قبل موافقا للشريعة بصيغه وشروطه وضوابطه، هذا يظهر لنا أثر درجة التديّن في الشعب، ومع الوقت ظهرت بين الناس تسميتان لهذين الأسلوبين وهما:

* الزواج الرسميّ

*الزواج الدينيّ

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المفاهيم والاهتمامات أكثر اعتبارا في المناطق الشرقية من المناطق الغربية في تركيا، فلا بد من المراعاة لهذا في كل ما نذكره في ذلك الموضوع.

النكاح الرسميّ يُعتبر لدى الشعب واجبا للإجراءات الرسميّة ومن ضروريات القوانين، والنكاح الدينيّ هو الأصل لصحّة الزواج ويُعتبر دينيّا وموافقا لسنّة الله ورسوله، لذلك الناس قبل الحفل يفعلون النكاح الدينيّ والرسميّ، وثم يقيمون الحفل والزفاف، إضافة إلى ذلك ليس للنكاح الدينيّ أيّ قيمة رسميّة لدى الحكومة والإجراءات قطّ، هذا

الذي يجري بين الناس والعرف فقط، لذلك اخترنا عرض الموضوع تحت عنوان 'الزواج العرفي'، هناك من يتزوّج بالنكاح الرسميّ أو النكاح الدينيّ فقط ولكن هذه نسبة صغيرة للغاية، على حسب تقارير مؤسّسة الإحصائيات الرسميّة التركيّة بحلول عام 2016، 97% من المواطنين قاموا بعقد النكاح الرسميّ والدينيّ، 1.8% قاموا بعقد الرسميّ و1.1% بعقد النكاح الدينيّ فقط (http://www.tuik.gov.tr، 2016).

في السنوات الأخيرة زاد اهتمام الحكومة بهذه القضيّة، لأنّها صارت قضيّة مهمّة مع رغبة المجتمع فيها كما رأينا نسبة المواطنين الذين يفضّلون النكاح الدينيّ، قامت الحكومة ببعض التنظيمات في هذا الموضوع، وأصدرت قانونا بأنه لا يعقد أيّ إمام أو مُفت (رسميّ) النكاح الدينيّ قبل النكاح الرسميّ، لأنّ هناك من يُؤخّر النكاح الرسميّ لما بعد الحفل والزفاف، ويتزوّج بالنكاح الدينيّ بدايةً، إضافة إلى هذا وافقت على عقاب الإمام أو المفتي الذي يزوّج بالنكاح الدينيّ قبل الرسميّ، وأخيرا أصدرت الحكومة قانونا في نفس الموضوع وسمحت للأئمة والمفتيين بعقد النكاح رسميّا وتعني بهذا أنّ الإمام يمكنه أن يعقد نكاحا ويزوّج الناس ثم يسجّل ذلك العقد في الحكومة ويصبح رسميّا ودينيّا في نفس الوقت كما كان من قبل، وهذا آخر ما فعلته الحكومة في عقد النكاح للمواطنين إيجابيا.

**المبحث الثاني: النزاعات الزوجيّة في تركيا**

من الممكن أن نقول إنّ المشكلات قد تحدث في كلّ بيت، وقد واجه النبيّ صلى الله عليه وسلم بعض المشكلات الزوجيّة في حياته (المنجد، 2014). إلا أنه عندما تكثر هذه المشكلات وتكرّر كثيرا وتصل إلى مرحلة النزاع في البيت قد تُؤثّر على العلاقة التي بين الزوجين حتى الطلاق، لذلك لا بدّ أن ينتبه الزوجان للأسباب التي تتسبّب في المشكلات والنزاعات بينهما، وهنا نريد أن نركّز على بعض العناصر التي قد تتسبّب في النزاعات الزوجية في تركيا.

ذكرنا أن كلّ سنة يتمّ حوالي 600 ألف عقد زواج في تركيا، وكلّ عقد له أسباب ونتائج مختلفة في الحياة الاجتماعيّة، ونتائج تلك العناصر تعطينا معلومات عن النزاعات في العلاقة الزوجية، لذلك أولا نريد أن نقوم بعرض الإحصائيّات حول أنواع الزواج حسب الزوجين ورغبتهما في الزواج كي نستطيع أن نصل إلى هدفنا في الموضوع، يُمكننا أن نلخّص تلك الإحصائيّات فيما يلي:

* 47% زواج تقليديّ وموافقة الزوج/الزوجة
* 12% زواج تقليديّ من غير موافقة الزوج/الزوجة
* 30%موافقة الزوج/الزوجة مع رضى الأهل
* 2.5% موافقة الزوج/الزوجة من غير رضى الأهل
* 7% هروب أو تهريب

الإحصائيّات التي ذكرناها (http://www.tuik.gov.tr، 2016). تحتاج إلى الشرح كي تتّضح المعاني، البند الأول هو نسبة المواطنين الذين يتزوّجون زواجا تقليديّا ونعني به أن الأسرة تجد له/ها، زوجا/زوجة وفي النهاية هو/هي يوافق/توافق ويتمّ الزواج، نسمّي هذا زواجا تقليديّا وهذا أكبر نسبة في المجتمع، البند الثاني هو زواج تقليديّ من غير موافقة الزوج/الزوجة، يتمّ بإرادة الأسر فقط وهذا النوع مهمّ سوف نتطرّق إليه في أنواع النزاعات، أمّا البند الثالث هو ثاني أكبر نسبة في المجتمع ويتمّ الزواج بموافقة الزوج/الزوجة ورضى الأسرة إلا أنّ الزوج/الزوجة يجد زوجه/ها، البند الرابع أيضا بموافقة الزوج/الزوجة ومن غير رضى الأسرة، أمّا البند الخامس والأخير هو نوع خاص يحصل في الجنوب الشرقيّ عامّة، وبسبب المشكلات بين الأسرتين، تهرب البنت مع الرجل ويتزوّجان بالخفاء أو يهرّب الرجل البنت ويتزوّجها (في هذه الحالة الثانية قد يكون برضى البنت أو لا).

بعد توضيح البنود وأنواع الزواج مع الإحصائيّات يُمكننا أن نقول إنّ هذه الأنواع تُؤثّر على العلاقة الزوجية وحياتهما المستقبليّة، لأنّ هناك كما رأينا من يتزوّج بإرادة أهله/ها ومن غير رضاه/ها إطلاقا، وبالتأكيد سوف تكون نتائجا سلبيّة على هذه العلاقة الزوجية، لذلك سنذكر المشكلات (أو النزاعات) التي تحصل بين الزوجين ولن يصعب علينا أن نربط بين أنواع النزاعات وأنواع الزواج التي ذكرناها من قبل، يمكن أن نعرض تلك النزاعات كما يلي:

* عدم الاهتمام بمسؤوليّات البيت.
* عدم قضاء الوقت مع البعض.
* التدخين (http://www.tuik.gov.tr، 2016).

لا شك أن هناك مشكلات أخرى في العلاقة الزوجية ولكن المشكلات التي عرضناها أكثر انتشارا في المجتمع لذلك أردنا أن نكتفي بتلك المشكلات فقط، تأتي في رأس المشكلات عدم الاهتمام بمسؤولية البيت، أكثر نسبة لهذه المشكلة وهي 5.9%، معروف أن الزواج يُحمِّل المسؤوليات على الطرفين وبنسبة للزوج المسؤوليات تكون أكثر من الزوجة، لأنه عليه تجهيز كل شيء من تأسيس البيت إلى نفقة الأهل، وهذا قد يكون صعبا على الناس، خصوصا بعض الناس لا يستطيعون أن يتحّملوا هذه المسؤولية لأسباب مختلفة، أما بالسنبة للزوجة هي تنتظر الاهتمام من الزوج وهذا أول وأهم شيء، ولكن عدمه تؤدي إلى كثير من المشكلات من أول يوم حتى قد تؤدي إلى الطلاق، وللأسف في يومنا هذا نلاحظ أن طلبات الناس ورغبتهم تزداد بشكل غير مفهوم، هذا يؤدّي إلى فشل الناس في العلاقة الزوجية، المشكلة الثانية بنسبة 5.4% هي عدم قضاء الوقت مع بعض في حياتهم الزوجية، معلوم أن الزواج اجتماع الطرفين في سكن واحد وقضاء الحياة معا، هذه فطرة تلك العلاقة سواء في الإسلام أو في معتقدات أخرى أو في ثقافات أخرى، لكن الواقع قد يختلف أحيانا، بعض الناس يُهملون هذا المبدأ في الزواج، طبيعة الإنسان تحتاج إلى الاهتمام، هذا الشعور موجود في النساء أكثر من الرجال، ولذلك أكثر من يقوم بالإهمال هو الزوج عامة، أما المشكلة الثالثة والأخيرة بين الزوجين في تركيا هي التدخين، ونسبتها 5.3%، مهما نظن أن هذه المشكلة ليس لها علاقة بالزواج وفشل الزواج فهي مؤثّرة جدا، كثير من الناس يعانون مشكلة التدخين، حسب الاحصائيات الرسميّة

27% من الرجال الذين فوق 15 من عمرهم يدخنون كل يوم أو أحيانا، هذه الأرقام من سنة 2012، وإلى الآن نسبة كبيرة تعاني من هذه المشكلة، التدخين يؤدّي إلى أمراض كثيرة وإضافة إلى ذلك يؤدّي إلى مشكلات أسريّة في البيت كما عرفنا هي ثالث أكبر مشكلة في العلاقة الزوجية، رغم أنّ عدد المدخنين يقلّ بسرعة ما زالت هي تؤثّر على العلاقات الزوجية إلى درجة كبيرة، المشكلات الثلاثة التي تمّ عرضها هي أكثر انتشارا بين الزوجين في تركيا، وليس من الصعب أن نقول إنها من أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى انتهاء العلاقات الزوجية والطلاق، لا بدّ من انتباه لتلك المشكلات ومعرفة أهميتها، لأن لها نتائج شديدة سوف نقوم بتوضيح هذه النتائج.

لقد ذكرنا المشكلات التي تحصل بين الزوجين في تركيا وقمنا بشرح هذه المشكلات، وقلنا إن هذه المشكلات أكثر انتشارا في تركيا، وأيضا هذه المشكلات لها نتائج مهمّة جدا في دوام العلاقة الزوجية، هنا نتوصل إلى الطلاق وأسباب الطلاق، تتمّ كل سنة حوالي 600 زواج، في عام 2016 تمّ 594 ألف زواج في تركيا، وأيضا كل سنة يتمّ حوالي 120 ألف طلاق وهذا يساوي سدس نسبة الزواج، إن نسبة الزواج والطلاق تقلّ كل سنة حسب الاحصائيات، إضافة إلى ذلك 39.1% من الطلاق يحصل في أول خمس سنوات من الزواج، وهذه نقطة مهمّة في بحثنا، من الضروري أن تكون للطلاق أسباب، ولا بدّ أن تكون هذه الأسباب قوية لدرجة تؤدّي إلى الطلاق، الآن سنذكر أسباب الطلاق التي تظهر كنتائج المشكلات الزوجية التي قمنا بعرضها سابقا، وهذا العرض سيكون بترتيب النِسب (من النسبة الكبيرة إلى الصغيرة)، يمكننا أن نرتّب كما يلي:

* عدم الاهتمام
* مشكلات مادّية
* عدم الاحترام لأسرة زوجه/ها (http://www.tuik.gov.tr، 2016).

هذه الأسباب هي من أكبر المشكلات التي تؤدّي إلى الطلاق في تركيا، وترتيبها كما عرضناها، أول هذه الأسباب هو عدم الاهتمام، وفي الحقيقة هو يشمل عدم الاهتمام للزوج/للزوجة/ وللأولاد وللأسرة جميعا من حيث الواجبات المعنوية والدينية، الاهتمام لا يكتمل بالإطعام والإسكان والكسوة فقط بل هو يحتاج إلى الشعور والأبوة والأمومة والمودّة وغير ذلك، وفي حالة عدم هذا الجزء تُظهر مشاكل كثيرة في العلاقة الزوجية، وأهمّ أسباب الطلاق في تركيا، 50.9% من حالات الطلاق تحدث نتيجة هذا السبب في تركيا، وبهذه النسبة هو أول وأكبر سبب للطلاق في تركيا، السبب الثاني من أسباب الطلاق في تركيا هي مشكلات ماديّة في الزواج، لا شكّ أن استمرار الحياة والمعيشة يحتاج إلى قدرة مالية، وهذا يبدأ من قبل الزواج بمهر الزوجة حتى إلى نفقات الزواج التي على الزوج، وليست هناك أيّ نفقة على الزوجة، لأن الإسلام حمّل الزوج هذه المسؤولية، لذلك على الزوج إطعام الزوجة وإسكانها وكسوتها بشكل عام، وينبغي أن يوفّر الزوج هذه مدى استمرار الزواج، ولكن لما يفقد الزوج قدرته على هذه النفقة أو يُهملها عمدا تبدأ المشكلات في العلاقة، وهذا هو الثاني أكبر وأهمّ الأسباب حتى وصلت نسبة الطلاق نتيجة مشكلات مادية 30.2% في تركيا، ويعني هذا أن 30.2% من المتزوجين يقومون بالطلاق بسبب

المشكلات المادّية، أمّا السبب الثالث والأخير عدم الاحترام لأسرة الزوج/الزوجة، وهذا يساوي 24.3% من المتطلّقين، معناه عدم احترام أحد الزوجين لأسرة زوجه/ها يتسبّب في الطلاق، كثير من الناس وخصوصا النساء لا يتحمّلون هذه المشكلة ويتوصلون إلى مرحلة الطلاق، هذا الذي يحدث في تركيا.

المشكلات والأسباب التي سبق ذكرها هي أهمّ النقاط في العلاقة الزوجية في تركيا، وجود المشكلات والأسباب التي شرحناها تؤدّي إلى الطلاق بنسبة كبيرة، كل هذه الأرقام التي أعطيناها مأخوذة من الاحصائيات الرسمية من المؤسسة الحكومية (http://www.tuik.gov.tr، 2016). إضافة إلى ذلك هذه النتائج والاحصائيات لسنة 2016، وبذلك يمكننا أن نقول إنّ هذه صورة واضحة للعلاقات الزوجية في تركيا، حتى الآن عرضنا أسلوب الزواج والمشكلات التي تحدث بين الزوجين، وبعده ذكرت الأسباب التي تؤدّي إلى الطلاق في تركيا مع الاحصائيات الرسمية، بعد ذكر المشكلات في الزواج وأسباب الطلاق في تركيا سنبدأ بتوضيح الإجراءات في حل تلك المشكلات (النزاعات) الزوجية.

## المبحث الثالث: الإجراءات الرسمية في حلّ النزاعات الزوجية في تركيا

كما ذكرنا سابقا يمكننا أن نقسّم الزواج إلى قسمين في تركيا، الأول هو الزواج الرسمي والعادي على حسب قوانين الأحوال الشخصية التركية، وهذا الذي يترتّب عليه القضاء والحقوق وغير ذلك، والثاني هو الزواج العرفي أو الديني، هذا الزواج لا يترتّب عليه شيء قانوني إطلاقا إلا أنه يأتي من حساسيّة الناس وحفاظهم على الدين، وأيضا قدمنا المعلومات حول الزواج في تركيا، شرحنا الإجراءات التي تجري في العقد، وهناك تطرقنا إلى الإجراءات في العقد الرسمي والعقد الديني أيضا، وبعد ذكرنا تلك المعلومات قلنا إن الحكومة أصدرت قانونا للسماح للإمام والمفتي بتزويج الناس رسميا ودينيا، وهذا الذي كان يجري قبل الجمهورية، ومكن ذلك للمواطن التركي الزواج عند الإمام أو المفتي الرسميّ من غير عقاب وغرامة بل رسميا وموافقا للشرع، أما بعد ذلك تطرّقنا إلى المشكلات التي تحصل بين الزوجين في تركيا، وذكرنا معها الإحصائيات الرسمية، في هذا المبحث نريد أن نقوم بشرح الإجراءات الرسمية التي تُنفّذ في حلّ النزاعات الزوجية في تركيا، وهي الوحيدة الرسمية الموجودة في القوانين تعيين (توظيف) موظّف خبير ومتخصّص في هذا المجال لإصلاح العلاقة والمشكلات إن أمكن.

من الطبيعيّ أن الإنسان إذا حصلت له مشكلة فإنه يتواصل مع الحكومة لدفعها، وفي نفس الوقت حماية المواطنين وأمنهم هي المهمّة الأصلية للحكومة، وهذا هو الذي يحدث في تركيا كما يحدث في بلاد أخرى، ولا شكّ أن الزواج والعلاقة الزوجية جزء كبير من حياة الناس، وأيضا قد تحصل المشكلة في هذا الجزء كما تحصل في مواقف أخرى، إذا يعاني المواطن المشكلة في حياته الزوجية يمكنه أن يتواصل مع الحكومة، البلاد ترتّب وتصدر القوانين لتنظيم العلاقات الأسرية والزوجية، وفي تركيا حلّ تلك المشكلات لدى الحكومة وهو كما ذكرنا سابقا تعيين الموظف الخبير المتخصص في ذلك الموضوع لإصلاح المشكلة بين الزوجين، عندما يعاني أحد الزوجين أو كلاهما مشكلة في

علاقتهما الزوجية ولم يستطع أن يحلّ تلك المشكلة وحده أو بالمساعدة، يمكنه أن يتواصل مع الحكومة لحلّ المشكلة التي حصلت بينهما، وذلك عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة أو محكمة الأسرة، المواطن التركي يستطيع أن يختار أحد الطريقين، أحدهما أن يذهب المواطن إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة ويطلب منها تعيين الموظّف لحلّ المشكلة، والوزارة تنصح وتحثّ المواطنين على طلب تلك المساعدة من الوزارة عند حصول المشكلة في علاقتهم الزوجية، والثاني هو رفع القضيّة إلى المحكمة، المواطن اذا اختار هذا الطريق لا بدّ أن يوكّل المحامي ويرفع القضيّة بأنه مشتكٍ من زوجته(أو زوجها)، في هذه الحالة المشكلة كبيرة في حياتهم الزوجية، بعد موافقة رفع القضيّة تُعيّن محكمة الأسرة موظّفا متخصّصا كي يحاول أن يُصلح المشكلة التي جرت بين الزوجين في القضيّة، بعد تعيين ذلك الموظّف يلتقي ويجتمع الطرفان مع الموظّف عدة مرّات، في هذه الجلسات الموظف يستمع إلى الطرفين ويحاول أن يجد لهما حلّا في مشكلتهما وفي نفس الوقت يُراقبهما، وعدد الجلسات تتغير حسب المشكلة وحالة الطرفين ورغبتهم في الحلّ وغير ذلك، بعد هذه الجلسات وهذه المحاولات يتفقان الطرفان تحت مراقبة الموظّف إن أمكن، وإن لم يوجد الحلّ تستمرّ القضيّة في محكمة الأسرة، حتى يصلوا إلى النتيجة، والنتيجة قد تكون الطلاق في حالة عدم وجود الحلّ للمشكلة التي جرت بينهما، هذه الفترة مهمّة جدا بالنسبة للزوجين، لأنه في نهاية تلك الفترة الزوجان ترغبان في الطلاق عادة بسبب عدم وجود أيّ حل لمشكلتهما، لذلك تنصح الحكومة المواطنين بالذهاب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة أولا في حالة المشكلات، ولو لم يوجد حلّ فالذهاب إلى محكمة الأسرة لرفع القضيّة، وسبب ذلك أن المواطنين لا يرفعون القضية في الوزارة بل يطلبون المساعدة في علاقتهم الزوجية، ولكن في المحكمة ينتهي الموضوع بالصلح أو الطلاق (Uyumaz & Erdoğan، 2015، s. 79). أما بالنسبة للإجراءات التي تحصل في العرف يمكننا أن نلخصها كما يلي:

* تدخّل الكبار من الأسرة

*تدخّل الرجل الديني في الموضوع

*ميل إلى الخرافات والسحر

النقطة الأولى في الحلول من قبل العرف والثقافة هو تدخّل الكبار من الأسرة في الموضوع، وهذا يعتمد على الزوج والزوجة في الوقت نفسه، ولما يعرف كبار الأسرة أن في علاقة أولادهم توجد مشكلة قد يتدخّلون في الموضوع ويحلّونها، هذا قد يحدث كنصيحة أو إقناع أو غير ذلك، والنقطة الثانية هي تدخّل الرجل الديني في المنطقة في الموضوع، هذه الطريقة نراها عند من يلتزم بالدين غالبا، إن كبرت المشكلة ووصلت إلى مرحلة شاقّة يذهب الناس إلى شخص كالإمام أو المفتي أو الرجل الديني آخر، ويناقشون الموضوع حتى يجدون حلا، وهذا الرجل يكون محترما لدى هؤلاء الناس ويستمعون إلى كلامه غالبا، أما النقطة الثالثة والأخيرة هي طلب المساعدة من السحرة والخرافيين، الذي يرغب في هذه الطريقة يجد الناس الذين يشتغلون بهذه الأعمال ويذهب إليهم ليطلب منهم حلّا لمشكلته، وقليل من الناس يختارون هذه الطريقة ويفشلون غالبا وأمورهم تصبح أسوأ ممّا كان.

**الخاتمة**

ذكرنا سابقا بعض الإحصائيات حول الزواج والطلاق في تركيا، وقلنا إن كلّ سنة تقريبا تنتهي 100 ألف علاقة زوجية بالطلاق، و40% منها يحدث في أول خمس سنوات من الزواج، وإذا نظرنا في هذه العلاقات سنجد أن أكثر المشكلات ليست في درجة الطلاق، بل الناس مستعجلون في الطلاق، والحكومة لا تستطيع أن تمنع الناس عنه للأسف، مع أنها تُعيّن الموظّف لإصلاح المشكلة التي جرت بين الزوجين أكثر هذه القضايا تنتهي بالطلاق، يبدو لنا أن هذا لا يكفي لإصلاح المشكلات واستمرار العلاقة، حيث أن معظم المشكلات تنتهي بالطلاق، ولوحظ من خلال البحث أيضا أن أكثر المشكلات لا قيمة لها كي تؤدي إلى الطلاق، ولكن عدم التحمل وعدم وجود الصبر على العلاقة تدفع الزوجين إلى ردة فعل سريع في المشكلات، كل ذلك يرجع إلى أسباب مختلفة، لكن النتيجة والحيدة قد نستنبطها من الموضوع أن قلة التدين وعدم وجود القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية أكبر وأقوى الأسباب، هناك شيء إيجابيّ وهو أن محكمة الأسرة لا تطلّق الزوجين في السنة الأولى من زواجهم، يعني إذا أراد أحد الزوجين الطلاق في أول سنة من زواجهم لا يمكنه أن يتفرق، كما قلنا سابقا إن محكمة الأسرة تعيّن موظّفا للقضيّة مبدئيّا وتؤجّل المحكمة إلى وقت لاحق، ولا بدّ أن ينتظر الزوجان انتهاء السنة الأولى من زواجهم، إلا إذا كانت هناك مشكلة كبيرة تؤدي إلى الظلم لأحدهما أو حالة وجود علاقة أحدهما بشخص آخر، في هذه الحالات المحكمة لها حقّ في تفريق الزوجين، وغير ذلك لا يمكن الطلاق في السنة الأولى، وخلال هذه الفترة تحت مراقبة الموظّف المسؤول يحاول الزوج والزوجة أن يتّفقا وإن اتفقا يكملان الزواج وإن لم يتّفقا يتفرّقان، وبإمكاننا القول إن هذه الأحداث التي نشهدها في زمننا ومجتمعنا لا تعطينا أملا في مستقبلنا، حيث أن سن الزواج يزيد يوما بعد يوم، وكذلك يقل الزواج مع مرور الوقت، وتضعف نسبة الإنجاب أيضا، إضافة إلى كل هذه المعوقات والسلبيات نرى أن حالات الطلاق يقفز قفزة هائلة مع الوقت، نتيجة لهذه الدراسة المتواضعة بإمكاننا اقتراح عدة أمور منها:

لوحظ من خلال الدراسة أن الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية ليست كافية لدفع هذه العلة السيئة من المجتمع التركي، بناء على هذا تطرح الدراسة إنشاء مؤسسات متخصصة سواء تحت وزارة الشؤون الاجتماعية أو مستقلة تكون مهمته الأصلية إقامة دورات منتظمة ومستمرة لتوعية الموضوع، ويلحق بها من يرغب في الزواج، وتقوم بتعليم القيم الأخلاقية والإسلامية، وتعليم إدارة هذه العلاقة المقدسة، وتوضيح المشكلات المتوقعة في الزواج مع حلولها، وتكون هذه الدورات مكثفة وإجبارية.

في المجتمع التركي قد تكون فترة الزواج من التعارف إلى الحفل قصيرة، وفي هذه الحالة من المحتمل أن الطرفين لا يتعارفان على بعضهما بالمقدار الكافي، وهذا قد يؤدي إلى مشكلات بينهما في مستقبل قريب بسبب عدم التعارف الكافي، لكن إن طالت تلك الفترة إلى حد ما من الممكن أن تفيد الطرفين أكثر في حقهما، ونرى هذا التطبيق في المجتمع المصري بالفعل، قد تزيد فترة الزواج من بداية تعارف الأسرة وحفل الخطبة إلى الزواج أكثر من سنة بطلب وإرادة الطرفين، وهذه الطريقة قد تنجح في المجتمع التركي.

النقطة الأخيرة هي إشارة إلى عقد الزواج، معلوم أن المواطنين عندما يتزوجون لا يوقعون على شرط معين في العقد، ولكن يبدو للباحث إن وضعت بعض القيود الحادة لدفع فكرة الطلاق نفعت في استمرار العلاقة، ونعني بهذا أن الشروط المعينة في العقد مثل مبلغ كبير من المهر المؤجل تخويفا قد تمنع من يفكر في الطلاق لأسباب بسيطة على الأقل في المجتمع التركي.

في هذا البحث القصير حاولنا أن نقدم صورة للعلاقة الزوجية والنزاعات التي تحصل بين الزوجين والإجراءات في حلّ هذه النزاعات في تركيا، وبالتأكيد هذا البحث لا يوفي الموضوع حقه، بل يحتاج إلى بحوث ودراسات كثيرة وعميقة، إضافة إلى ذلك يحتاج الموضوع إلى الدراسات حول الحلول والاقتراحات لحلّ هذه المشكلات والتوصيّات للحكومة والمؤسسّات المسؤولة عن إجراءات الحلول للموضوع نفسه.

**مصادر ومراجع**


أحمد عثمان المجدوب. (2014). **الصلح بين الزوجين**. *مجلة الجامعة الأسمرية*، (23)، 97-119.

بوخدوني صبيحة. **الخلافات والصراعات بين الزوجين في الأسرة وأساليب تصفيتها**. (9-10 أبريل 2010). بحث مقدم في الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة المنعقد في الجزائر.

جمال حشاش. (2014). **التحكيم في النزاع بين الزوجين في الفقه الإسلامي**. *مجلة جامعة نجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*. (28)، 1737-1764.

حاتم يونس محمود. (2010). **الخلافات الزوجية وانعكاساتها على الأسرة**. *مجلة دراسات موصلية*. (30)، 115-154.

رعد كامل الحيالي. (1999). ***الخلافات الزوجية في ضوء الكتاب والسنة***. بيروت: دار ابن حزم.

علي القائمي. (2004). ***الأسرة وقضايا الزواج***. بيروت: دار النبلاء.

محمد أبو زهرة. (1996). ***الملكة ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية***. القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

محمد صالح المنجد. (1996). ***كيف عاملهم صلى الله عليه وسلم***. القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

Meclis Araştırma Komisyon Raporu. (2016). *Aile bütünlüğünü olumsuz etkileyen unsurlar ile boşanma olaylarının araştırılması ve aile kurumunun güçlendirilmesi için alınması gereken önlemlerin belirlenmesi amacıyla Kurulan Meclis Araştırması Komisyonu raporu*. Ankara: TBMM Yayınları.

Akça Koca, N. (2013). *Bir Aile Eğitim Programının Evli Annelerin Evlilik Doyumu, Evlilikte Sorun Çözme Becerisi ve Psikolojik İyi Oluşuna Etkisi.* (Basılmamış Master Tezi). Marmara Üniversitesi, İstanbul.

Ali Bayer. (2019). Ailede Yaşanan Anlaşmazlıklar ve Alternatif Çözüm Önerileri. *Antakiyat Hatay Mustafa Kemal Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi. 1*(2), 215-234.

Alper U. & Kemal P.(2015). Aile Hukukundan Doğan Uyuşmazlıkların Alternatif Çözüm Yolları .*Dokuz Eylül Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi. 17*(1), 169-119.

Aynur İLHAN T. (2013). Boşanma Nedenleri ve Çözüm Önerileri. *Uluslararası Aile ve Sosyal Politikalar Zirvesi*. 2-3 Ocak Ankara.

Bilge Ö. (1995) .Medeni Kanunun Kabulünün 70. Yılında Aile Hukuku .*Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi. 44*(1-4), 125-79

Meclis Araştırma Komisyon Raporu. (2010). *Erken yaşta evlilikler hakkında inceleme yapılması amacıyla kurulan Meclis Araştırması Komisyonu raporu.* Ankara: TBMM Yayınları.

*Türkiye Aile Yapısı Araştırması (TAYA) Tespitler, Öneriler.* (2014). T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı.

*Türkiye Aile Yapısı Araştırması (TAYA).* (2006). T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı.

*Türkiye Aile Yapısı Araştırması (TAYA).* (2011). T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı.

http://www.tuik.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21869

http://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.4721.pdf